Issue 5934 -5935 Saturday - Sunday 13 -14/1/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 5934 - 5935 السبت– الاحد 26 من ربيع الآخر 1439 هـ 13 – 14 من كانون الثاني (يناير) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

الفساد في العراق .. أسبابه وأنواعه

سامي الزبيدي
عمان

يصنف العراق وفق تقارير لمنظمات دولية متخصصة بهذا الجانب على أنه من أكثر دول العالم فساداً وهذا التصنيف نتيجة طبيعية بعد سيطرة الأحزاب والكتل (الإسلامية)الطائفية على المشهد السياسي في البلاد يعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003الذي مهد بل وخطط لوصول هذه الأحزاب وأشباه السياسيين على جميع المناصب المهمة في الدولة والحكومة وعلى المتابع ان يتصور ماذا يفعل اللصوص عندما يسيطرون على مقاليد الأمور في بلاد من أغنى دول المنطقة حيث الأموال الطائلة والثروات الكبيرة وحيث النفوذ والسلطة بأيديهم وهم لا تمتلكون أية خبرات أو تجارب في قيادة وإدارة بلد بحجم العراق الغني والعائم على بحيرات من النفط ناهيك عن الثروات الطبيعية الأخرى وهؤلاء السياسيون وأحزابهم لم يقودوا محافظة ولا قضاء أو ناحية أو حتى قرية سابقاً فوجدوا أبواب خزائن العراق مشرعة أمامهم وأمواله وثرواته الكبيرة بين أياديهم فماذا يفعلون وهم اللصوص والجياع والمحتاجون والمفلسون غير السرقة والفساد والنهب ,ولكي يمهدوا الطريق أمامهم لعمليات الفساد والسرقة قاموا بإقصاء الخبرات والكفاءات العراقية المتخصصة ذات الخبرات والتجارب الكبيرة والإمكانات والقدرات المهنية والأكاديمية العالية في جميع المجالات العلمية والاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والتعليمية والصحية وفي التخطيط والبناء والأعمار وغيرها من المجالات تحت مسمى قانون اجتثاث البعث الذي تم تسييسه فحرق الأخضر واليابس وهمشوا وهجروا واغتالوا العديد من الكفاءات الغير مشمولة بالاجتثاث ليسيطروا على كل المناصب الحكومية ومناصب الدولة الأخرى بعد انتخابات هزيلة زورت نتائجها لصالح أحزاب وكتل محددة مدعومة من الأمريكان ,والمشكلة ان قادة وأعضاء هذه الأحزاب لا يملكون والوسائل ولا الإمكانيات ولا القدرات الشخصية والعلمية والمهنية والفنية لإدارة شؤون البلاد ووزاراتها ومؤسساتها فأصبحت هذه الوزارات والمؤسسات بأيدي غير كفوءة وغير أمينة وسلمت قيادتها الفعلية لصغار الموظفين فعمت الفوضى البلاد وعم الفساد والسرقات الكبرى لأموال الشعب وثروات الوطن بعد ان ألغيت الرقابة على عمل الوزارات والمؤسسات أو سلمت هي الأخرى الى الأحزاب المتنفذة فمن يراقب من ومن يحاسب من فاستشرى الفساد في كل مفاصل الدولة وأجهزتها ووزاراتها ومؤسساتها ووصل حتى الى الأجهزة الأمنية والعسكرية التي باتت هي الأخرى تحت قيادات حزبية غير مهنية وغير أكاديمية ولا خبرة لها في هذه المجالات فضاع الخيط والعصفور كما يقول المثل العراقي وبالإضافة الى الفساد والسرقات ونهب الثروات وسوء الخدمات .

اعمال ارهابية

فقد العراقيون حتى الأمن والأمان وتصاعدت أعمال الإرهاب خصوصاً التفجيرات بالعجلات المفخخة والعبوات الناسفة والاغتيالات لتحصد يومياً عشرات الأرواح البريئة من أبناء الشعب الذي خدع بهؤلاء السياسيين وضاق ذرعاً بأفعالهم فساءت أحوال البلاد والعباد كثيراً ,وهكذا فكل وزارة تأتي وكل مجلس نواب يأتي بعد انتخابات صورية تشوبها عمليات تزوير كبيرة لكي تبقى الأحزاب وحزبه وائتلافه وعليه فالفاسدون والسراق في مأمن من القضاء ومن الحساب وهكذا أصبح الفساد سمة كل الحكومات المتعاقبة يسلم دورياً من حكومة الى أخرى من نفس الحزب كأنه وديعة مهمة يجب الحفاظ عليها ويتم تقاسم المناصب الحكومية ومناصب الدولة الأخرى والهيئات التي تسمى مستقلة ومناصب لجان مجلس النواب بين الأحزاب والكتل محاصصة حتى غرقت البلاد في الفساد والسرقات الكبرى لموازنات الدولة وأموال هذه الأحزاب والكتل لتضمن سطوتهم وسيطرتهم على كل منصب مهم وكل شئ في هذا البلد هذه البدعة التي دمرت البلاد والعباد وأكثرت فيه الفساد والسرقات ,ثم ان كل الأجهزة الرقابية كهيئة النزاهة ولجنة النزاهة البرلمانية وديوان الرقابة المالية والمفتشون العموميون يتم تقاسم مناصبها وفق المحاصصة أيضاً فهي تابعة للأحزاب المتنفذة وتأتمر بأوامرها فكيف تراقب وتحاسب وتدقق وهي التي وصل إليها الفساد وصار جزءاً من عملها حتى باتت تتستر على الفساد والفاسدين وتخفي ملفات الفساد الكبيرة التي أبطالها سياسيون كبار وصغار ومسؤولين حكوميين والتي يثيرها بين فترة وأخرى نائب نزيه أو سياسي مستقل بعد عناء كبير ومضايقات وحتى تهديدات لكي يصلها الى هيئة النزاهة أو الى البرلمان للتحقيق فيها غير ان هذه الجهات المسيسة تسكت صوته وتخفي جريمة السارق والفاسد ليبقى يمارس فساده وسرقاته بأريحية تامة (فمن أمن العقاب أساء الأدب) كما يقول المثل وحتى القضاء والادعاء العام تم تسييسه واخضع لسلطة الحاكم المتنفذ عمليات والفساد والصفقات المشبوهة وحصصها من عمولاتها في كل صفقة ومشروع حتى أصبحت تملك من الأموال والشركات ما يفوق أموال الدولة ,تلك هي أهم أسباب الفساد وتفاقمه في أجهزة الدولة ومؤسساتها , وبعد أن تشعب الفساد واستشرى في كل مفصل وكل وزارة وكل مؤسسة وكل دائرة من دوائر الدولة وأصبحت للفساد مافيات كبيرة وخطيرة وبفضل هذه المافيات ورؤوس الفساد الكبيرة وحيتانه من السياسيين والمسؤولين المتنفذين ظهرت ونمت أنواع عدة من الفساد أذكر أهمها وأخطرها على مجتمعنا وبلدنا وهي:

1. الفساد المالي وهو ما يسرق من أموال الدولة وموازناتها ومشاريعها الوهمية والعمولات الكبيرة التي يأخذها السياسيون والمسؤولون من الشركات والمقاولين وان كانت على حساب نوع العمل والمواد وجودتهما وعمليات الرشوة المنتشرة في كل دوائر الدولة ومؤسساتها ووزاراتها .

2. الفساد الإداري وأبشع صوره المحاصصة الحزبية والطائفية في تقاسم المناصب في الدولة وأجهزتها وفي السلطات التشريعية والقضائية وتقاسم المناصب في الوزارات والمؤسسات وفي الحكومات المحلية للمحافظات بين الأحزاب المتنفذة وحصر التعيينات في وظائف الدولة بالأحزاب المتسلطة وأعضائها وعوائل المسؤولين والسياسيين ومقربيهم وحواشيهم أو بيع المناصب المهمة في الدولة حتى العسكرية والأمنية منها بمبالغ كبيرة جداً تدفع لمسؤولين كبار ومعاونيهم ولكي يسترد من يشتري المنصب أمواله التي دفعها لشراء المنصب فهو يمارس أبشع وأكبر عمليات الفساد والسرقة وهكذا يعم الفساد كل مؤسسات الدولة وأجهزتها .

فساد سياسي

3. الفساد السياسي وهو نتيجة مباشرة لهيمنة الأحزاب المتنفذة على السلطة والنفوذ وعلى كل أمور البلاد السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية وممارستها الفساد والسرقة والمحاصصة والمحسوبية والمنسوبية وإسناد المناصب لأعضاء الأحزاب والكتل المتسلطة و(لذوي القربى) بغض النظر عن الكفاءة والاختصاص والتحصيل العلمي إضافةً الى خيانة الأمانة واستغلال المنصب لأغراض شخصية وعائلية وحزبية وعمليات تزوير نتائج الانتخابات وعمليات التزوير المفضوحة للشهادات الدراسية للسياسيين والمسؤولين وأبنائهم .

4. الفساد بغطاء الدين والمذهب وهو أخطر أنواع الفساد عندما يتستر الفاسد بالدين ويجعل منه وسيلة للسرقة والإثراء غير المشروع فالبعض يستغل مكانة عائلته الدينية ومركزه الاجتماعي لخداع الناس واضهار تمسكه بالدين ودفاعه عن المذهب والعمل على خدمته وهو يمارس الفساد في أبشع صوره وأعلى درجاته ,وبعضهم يلبسون لباس الدين وعمامة الدين في العراق لإخفاء سرقاتهم وفسادهم وخداع الآخرين وعندما يذهب الى البلد الأجنبي الذي يحمل جنسيته أو عندما يسافر للنزهة والترويح يلبس (الجينز والتيشيرت) ومنهم من يعمل على تشويه الشعائر الدينية خصوصاً الشعائر الحسينية لمآرب شخصية وطائفية حتى وصل الأمر ببعضهم الى تحريف ثورة الإمام الحسين العظيمة ضد الظلم والفساد فادخلوا عليها الخرافات والخزعبلات الغير مقبولة لثورة ونهضة عظيمة كثورة الحسين (ع) واخترعوا وادخلوا الممارسات البعيدة عن الدين والمذهب والمنطق والعقل وعن سلوك وأخلاق أهل البيت (ع) لخداع السذج والبسطاء من الناس الذين يقدسون هذه الشعائر ويجلون أهل البيت و يحترمون لباس الدين وهيئة رجل الدين لكسب ود هؤلاء البسطاء وعلى حساب الدين وأهل بيت النبوة فهل يخطر ببال أحد ان البعض من هؤلاء السياسيين يستغلون الدين والمذهب للفساد والإفساد والخداع فماذا أبقى أمثال هؤلاء لإبليس من حيل وممارسات شيطانية .

5. الفساد الأخلاقي وهو نتيجة طبيعية لكل أنواع الفساد أعلاه وهو من اخطر أنواع الفساد على المجتمع والدولة فعندما يسقط السياسي ويمسح آخر قطرة حياء في جبينه فلا يبقى أي حاجز أو مانع يمنعه عن ممارسة أبشع الأعمال وأحطها ولا شئ أحط من الفساد الأخلاقي الذي يتمثل في الخيانة والكذب والسرقة والنفاق والغدر والقتل والاغتيال والتصفيات الجسدية للمعارضين وأخذ الرشوة وممارسة الرذائل بأنواعها وتعاطي المخدرات والتشجيع على ترويجها في المجتمع وسرقة أموال الشعب والدولة وتلك مواصفات السياسي الفاسد المسبب الرئيسي في تفشي الفساد الأخلاقي بكل صوره في مجتمعنا المحافظ وبفساد السياسيين الأخلاقي تم تدمير البنية الاجتماعية المتماسكة وقيم ومبادئ المجتمع الأصيلة وقضوا على تقاليد وأعراف وسلوكيات مجتمعنا وضيعوا أخلاقه وسننه الرصينة.

ماذا يقبع خلف تظاهرات إيران؟

هارون يحيى
اسطنبول

اندلعت الاحتجاجات الأخيرة في إيران في الثامن والعشرين من شهر ديسمبر/ كانون الأول 2017وجاءت الاحتجاجات في البداية ردًا على الزيادة المفاجئة في أسعار المواد الغذائية والسياسات المالية العامة للبلاد. بدأ المتظاهرون للمرة الأولى في التجمع في ثاني أكبر مدينة، وهي مدينة مشهد، والمعروفة بهويتها الدينية والروحانية واستضافتها لضريح الإمام الرضا ، ثم انتشرت بعد ذلك في العديد من المدن في جميع أنحاء البلاد. وانتهت أعمال الشغب، التي تحولت بعد ذلك إلى أعمال عنف من خلال إضرام النيران في البنوك والمباني الحكومية، في يوم الرابع من شهر يناير/ كانون الثاني، تاركةً وراءها عددًا من الضحايا.ومن المهم أن نلاحظ أننا سنقف دائمًا إلى جانب الحكومة المنتخبة لإيران ونعارض أية محاولات أو خطوات تهدف إلى إضعاف الحكومة أو التسبب في تفتيت إيران. وغني عن البيان أن جميع المواطنين الديمقراطيين في جميع البلدان يحق لهم أن يخرجوا في مظاهرات ديمقراطية -كما علق الرئيس روحاني- قائلًا إن المواطنين الإيرانيين يجب أن يكون لهم الحق في التعبير عن آرائهم وشواغلهم. من الصحيح أنه في البلدان الحرة، يتم تعريف الاحتجاجات الجماهيرية على أنها حق قانوني يكفله القانون. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من الحفاظ على بعض المبادئ الأساسية في مثل تلك الاحتجاجات؛ ينبغي ألا يكون هناك أي انتهاك لحقوق الآخرين وأمنهم، وينبغي الحفاظ على النظام والقانون. وعندما لا يتم الالتزام بهذه الأحكام، وتتحول الاحتجاجات إلى نوع من احتلال ذلك الجزء من المدينة، فمن المحتمل إذن أن تنشأ عناصر لا يمكن السيطرة عليها كجزء من الاحتجاجات. على سبيل المثال، في السنوات الأخيرة بسبب هذه الاحتجاجات، أُطيح بأنظمة في تونس واليمن ومصر وليبيا وأوكرانيا، وبدأت الحرب الأهلية في سوريا، في حين تم تغيير الحكومات في الأردن وعمان والمغرب والكويت ولبنان.

عرقلة سلام

ومرة أخرى، عُرقل السلام والنظام الاجتماعيين بشدة في العراق والبحرين والسودان والجزائر. ويحاول بعض عملاء المخابرات الأجنبية والجماعات الهامشية، المحملين بأجندات مختلفة تمامًا عن مطالب المتظاهرين، استغلال ضعف المجتمع في تشكيك الجماهير والتسلل بينهم. وأحد الأساليب الرئيسية لهذه المؤسسة هو إثارة الشعوب ضد حكوماتها، والتي تؤول في نهاية المطاف إلى تفتيت البلدان عن طريق العنف الانفصالي أو محاولات الانقلاب. واستُخدمت هذه الأساليب وفشلت في المرة الأولى في عام 2009 في إيران، عندما قادت مزاعم المرشحين الإصلاحيين عن وجود عمليات احتيال في الانتخابات الرئاسية في العام نفسه إلى خروج حشود ضخمة في الشوارع تطالب بالتغيير. وتعتبر هذه »الحركة الخضراء «أكبر اضطرابات مدنية فى إيران منذ الثورة الإسلامية في عام 1979. واتهم القائد الأعلى، آية الله خامنئي، الملياردير الأمريكي جورج سوروس الذي نفذ الفكرة باسم الثورات الملونة أو المخملية بمحاولة التدخل في أعمال الشغب التي وقعت عام 2009.

1 .ومن الحقائق المعروفة أن سوروس يمول المنظمات الشبابية المختلفة التي ساهمت في الإطاحة بالإدارات في بولندا وصربيا وجورجيا وأوكرانيا.

2.ومن الجدير بالذكر أيضًا أن معهد بروكينغز أعد تقريرًا عن إيران في يونيو/ حزيران 2009بعنوان »ما هو الطريق إلى بلاد فارس؟ خيارات لاستراتيجية أمريكية جديدة تجاه إيران. وفي هذا التقرير، ذكر أن الطريقة الأكثر وضوحًا وسهولة لإسقاط النظام الإيراني ستكون المساعدة على تعزيز ثورة شعبية على غرار »الثورات المخملية «التي أطاحت بكثير من الحكومات الشيوعية في أوروبا الشرقية ابتداءً من عام 1989.

ثورة ملونة

3.نالت تركيا نصيبها من الثورات الملونة خلال أحداث احتجاجات منتزه غيزي في عام 2013حيث طالب المتظاهرون في البداية بالحفاظ على حديقة غيزي كمنطقة ترفيهية؛ ثم انتشرت الاحتجاجات بسرعة إلى مدن أخرى في البلاد بطريقة منظمة بشكل غريب وتحولت إلى انتفاضة مسلحة ودامية تُطالب بسقوط الحكومة. بالإضافة إلى محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في الخامس عشر من شهر يوليو/ تموز عام 2016وكانت مؤامرة أخرى ضد تركيا، والتي باءت بالفشل بعد أن تصدى لها المواطنون الأتراك الوطنيون الذين يحمون بلادهم، واتخذت إيران وروسيا دائمًا الجانب التركي منذ بداية هذه الكارثة. وقد تكون هذه النتائج المثيرة قد تحققت باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي كانت تحظى بشعبية في العقد الماضي.

تحريض الجماهير

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة لتنظيم وتحريك وتحريض الجماهير التي يفترض أن تنضم إلى المظاهرات تمامًا كما حدث أثناء الحركة الخضراء في إيران في عام 2009وحديقة غيزي في عام 2013ومؤخرًا في احتجاجات إيران. وحقيقة أن أولئك الذين يغردون حول أحداث إيران الأكثر انتشارًا في موقع تويتر، هم من دول أجنبية، تثبت مجددًا أن هذه الأحداث تنظمها جماعات أجنبية.ومن الأهمية بمكان ألا يظل العالم الإسلامي غير مستجيب للأحداث التي وقعت في إيران، وأن يتصرف منذ البداية قبل أن تتطور هذه المسيرات إلى أعمال عنف. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تستجيب إيران لمطالب المتظاهرين السلميين المتعلقة بالاقتصاد والعمالة لخلق مستوى حياة فضلى لمواطنيها. وكان البيان الأخير الذي أصدرته إيران بشأن تخفيف العقوبات لانتهاك قانون الزي الرسمي للمرأة في البلاد، موضع تقدير كبير. تشكل المرأة جزءًا مهمًا من المجتمع، وينبغي أن يكون لها المزيد من الحقوق للمشاركة في العديد من الواجبات بما في ذلك الحكومة. وعلاوة على ذلك، تمكين الشباب يُعد تقدمًا جيدًا – لأنهم يشكلون نحو ثلاثة أرباع السكان- ليتمكنوا من التعبير عن مظالمهم الاقتصادية وتمكين المسؤولين من تلبية احتياجاتهم عن طريق الحوار.

500 حزب ومنظمة لمصلحة من ..؟

جاسم مراد
هلسنكي

مة مفارقة تميز بها العراق عن باقي المنظومات الدولية ، فهو البلد المفتوح على انتاج منظمات واحزاب اكثر بكثير من الرغبة في انتاج المعامل والمصانع ومشاريع الري والزراعة ، شراهة التوجهات بتأسيس احزاب ، وانشطار احزاب عن مكوناتها الاساسية ، كل ذلك يوحي بناءاً على التجربة بان هذه التأسيسات تجارية اكثر منها منتوج لخدمة المواطن العراقي وتطوير العملية الديمقراطية في البلاد .

فالتجربة تؤكد بان هذا الكم الكثير من المنتوجات الحزبية ، فلابد له من ان تكون له شراهة الانفتاح على الاطراف الخارجية لتسويق بضاعتها للداخل العراقي ، لان ليست هناك ضوابط تحمي الداخل من التدخل الخارجي .

نقلة نوعية

فلو كان هذا الانتاج من الاحزاب ، يشكل نقلة نوعية في الفكر والممارسة والبرامج والاتصال الجماهيري ، لكان بالامكان تبرير ذلك ، هذا من ناحية ، ولقلنا من الناحية الثانية ، إن بعض الاحزاب وقياداتها قد شاخت ، والتطورات النوعية في العراق في مختلف القضايا قد تجاوزتها فلابد من فعل سياسي جديد يتماشى مع تلك التطورات ، ولكن لاهذا قد حدث ، ولاتلك الاحزاب قد جاءت بجديد يلفت الانظار لها.

العراق اصبح ساحة مفتوحة ، فليست هناك قوانين تحكم السيطرة على حركة هذه الاحزاب وتحركاتها واتصالاتها في الخارج ، ولا هناك ضوابط واشراف على مصروفاتها ومواردها ، وكذلك ليس هناك رادع لانفلاتاتها السياسية ومشاريع دورها في تعميق الخلافات والفرقة بين مكونات المجتمع ، كذلك لم يلاحظ اتخاذ اجراءات انضباطية وقانونية على الممارسات التي كثيراً ما تؤدي الى الاخلال بالامن العام الوطني وتخويف المواطنين وارعاب المنتقدين لها في وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة ، فلكون هذه الاجراءات غائبة ، فيحق للجربة والنطيحة أن تمارس ماتريد في هذا البلد .

في العالم القريب من تكوينات العراق الاقتصادية والشعبية والثقافية ، مثل امريكا اللاتينية ، واسيا ، وبعض الدول الافريقية ، وبعض هذه البلدان نفوسها اكثر من العراق ومواردها منظمة ومستخدمة اكثر من العراق ، وهي قد شهدت ظروفا سياسية واقتصادية مماثلة لما شهدها العراق ، لكننا لم نلاحظ انفتاح شهيتها على تاسيس الاحزاب والمنظمات الاخرى ، فقد قام العديد من تلك الاحزاب خاصة في امريكا اللاتينية بتجديد افكارها وبرامجها وسياساتها بما ينسجم ومصالح شعوبها ويتماشى مع التطورات العلمية والثقافية والانسانية التي يشهدها العالم ، لكن نحن في العراق عدد السكان في بلدنا كما يقال بحدود (33مليون نسمة فان المنظمات والاحزاب والكيانات والجمعيات هي تفوق حاجة السكان ، فلماذا هذا التزاحم في انتاج الاحزاب ، خاصة وان المنتج الجديد لايختلف ابداً عما سبقه اللهم إلا بالاسم .

كيان سياسي

التقارير العربية تشير بان هناك رغبة لبعض الاطراف الاقليمية والدولية لتاسيس مثل تلك الكيانات السياسية ، لأن الضعف والانهيار لمنظمات تم الرهان عليها سابقا وفشلت ميدانيا وسياسيا ، يقتضي تشكيل بديلاً لها ، نحن لانريد ان نتهم احدا ولكن نقول مثلا ، هناك كيانات واحزاب ومنظمات عروبية في الساحة العراقية بعضها لايتعدى اصابع اليد وهي ترفض الاتفاق والوحدة مع شقيقاتها ، بحكم الرئاسة والزعامة ، فلما إذن ان يتم الاعلان عن تشكيل تنظيم عروبي جديد باسم (التنظيم الشعبي العروبي) هل هناك رغبة في التزعم والتغيير والمنافسة ، أم هناك توجه لزيادة الازمة العراقية ، أم الوضع العام الرسمي العربي يقتضي مثل هذه التشكيلات.

إن الخوف على البلد والناس ليس بكثرة وتعدد هذه الكيانات وانفلات بعضها فحسب ، وإنما الخوف كل الخوف من ان تنفذ اجندات ومشاريع خارجية عربية واقليمية تزيد من الاحتقان الشعبي والفرقة بين مكونات المجتمع ، والمؤسف صار في الوقت الراهن ركوب موجة الطائفية والعرقية والقومية المتشددة هو عنوان الصراعات ، ودخول داعش وقبلها القاعدة واخواتها كان باسم الطائفية ، ثم صارذلك العنوان ياكل ابناء تلك الطائفة مثلما ياكل كل مكونات المجتمع والمارة من المواطنين المسالمين .

ان الكثير من الانفلاتات في الشارع العراقي من خطف واعتداء وسرقة والقتل بكاتم الصوت ، هو نتاج هذا التعدد اللامنضبط للعديد من هذه التشكيلات ، والبعض الاخر يتحرك في ضلها ، والاجهزة التنفيذية من داخلية وامنية مهما بذلت من جهد استثنائي تبقى عاجزة في القضاء عليها إذا لم تشارك كل الجهات القانونية والتشريعية والمواطنين معها ، ثم ليس من المقبول ان تتحول تلك الاحزاب والكيانات من معارضة لتطوير العملية السياسية وكشف الخلل في السلطة الى جهات ناطقة باسم الدولة .

ان تعطيل تشريع قانون الاحزاب وجعله نافذ العمل من قبل مجلس النواب ، ناتج عن رغبة بعض الاحزاب والكيانات في الحصول على الافضلية من هذا القانون او أن يشرع وفق مقاساتها ، وليس كقانون شامل على الجميع ، هو الذي عطل هذا القانون وهو ذاته الذي ساهم بتفريخ تلك المنظمات ، لذلك يمكن القول إن العديد من الدول تبقى طامعة في التدخل بالشأن العراقي كون ساحته مفتوحة لمن هب ودب ، والخشية كل الخشية ما أن ينتهي العراق من صراعه ضد الارهاب حتى يدخل في صراع تجاذبات الدول داخل بنيته المجتمعية والسياسية ، فهل يعي مجلس النواب خطورة ذلك ، ويبدأ بتشريع قانون الاحزاب ويضع الضوابط الكفيلة في الدفاع عن الوطنية العراقية والسلم المجتمعي ، ليكون عصياً على اللاعبين بمقدراته؟.